



مركز الخليج للأبحاث  
المعروفة للجمعية



# كيف تجنب العالم المحرم النووي؟

قراءة في لحظة تغيير المسار: من تهديد فانس إلى وقف القتال

قسم الدراسات الإيرانية

مركز الخليج للأبحاث



## كيف تجنب العالم المحرّم النووي؟

قراءة في لحظة تغيير المسار: من تهديد فانس إلى وقف القتال



\*تنبيه إلى القارئ\*: لحظة كتابة، ثم لحظة وقف القتال

كُتب هذا المقال في خضم تصعيد بلغ ذروته، حيث بدت احتمالات الانزلاق نحو «المحرّم» أقرب مما كانت عليه منذ عقود.

### وكان عنوان المقال كالتالي:

(احتمالات استخدام المحرّم: عقيدة التدمير الغربية والتهديد النووي ومسؤولية المكابرة الإيرانية)

وقبل نشر النص، وقع حدثان متتابعان يُجسدان بالضبط ما ناقشناه من تقلبات حادة و«مخاطرة متعمدة» على حافة الهاوية:

أولاً، أطلق نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس تهديداً علنياً غير مسبوق، ملوحاً بـ «حقيقة عدة» لم تُستخدم بعد، يمكن للرئيس أن يأمر باستخدامها، وهو ما فسره المراقبون والمعلقون بالإجماع على أنه إشارة مباشرة إلى الخيار النووي. ثانياً، وبعد ساعات قليلة فقط، أعلن عن وقف القتال بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى، لقبول هدنة لأسبوعين لمناقشة شروط إيران، بينما استمر القصف الإسرائيلي على لبنان بشكل منفصل. أي أن القتال توقف، لكن الحرب لم تنتهِ بعد.

وهنا يكمن الأهم: إن هذا المقال، في نصه الأصلي، قد أشار صراحة إلى إمكانية حدوث ما يغير الموقف كلياً وبشكل مفاجئ، حتى قبل لحظة النشر. لقد ناقشنا أن التصعيد على الحافة قد ينقلب فجأة إلى وقف لإطلاق النار نتيجة لتداخل عوامل غير متوقعة، أو أن حدثاً واحداً قد يعيد تعريف مسرح العمليات برمته. وهذا بالضبط ما تحقق قبل أن تطبع هذه الكلمات: فقد تحول التلميح العلني بالنووي إلى وقف قتال خلال ساعات. فلم نكن نتنبأ بغيب، بل حللنا منطق التصعيد الذي يحمل في طياته إمكانية الانفراج المفاجئ كما يحمل إمكانية الانفجار.

هذا التحول السريع من حافة الهاوية إلى وقف القتال لم يأت من فراغ؛ بل يؤكد صحة الفرضية المركزية المبني عليها هذا المقال وهي: إن الحرب لم تكن لحظة قرار نووي واعٍ، بل كانت



### مقدمة:

إن عالم التدمير والقتل والإبادة الممنهجة ليس مجرد انحراف عرضي أو خطأ تاريخي عابر في مسار الحضارة الغربية، بل هو «عالم أصيل» ذو جذور عميقة، وتاريخ ممتد، وخلفيات أيديولوجية وقانونية لا يرقى إليها الشك. تتجلى هذه الحقيقة بوضوح عند تتبع العقيدة الحربية الغربية التي تأسست على مفاهيم التفوق والاستباحة، وأضفت شرعية قانونية وأخلاقية على إبادة الآخر. فمنذ لحظة الغزو الأوروبي للأمريكيتين، مروراً بالكوارث البشرية غير المسبوقة في الحربين العالميتين، وصولاً إلى التهديدات النووية الراهنة في الشرق الأوسط، يبرز نمط متكرر من العنف المطلق الذي يُستخدم كأداة لفرض الهيمنة واحتكار القوة.

وفي خضم هذا المشهد المتشعب، تقف حكومة إيران في قلب عاصفة لم تكن حتمية، لو أن أصحاب القرار فيها أحسنوا قراءة التاريخ وأجادوا إدارة الأزمات. وهنا نعرض بوضوح وجلاء أن نقد السلوك الإيراني مبني على موروث متراكم من الإخفاق الاستراتيجي. ويشير النص إلى أن إيران قد جُرّت وجُرّت معها المنطقة إلى هذا الوضع المأزوم بسبب سياساتها. وهذا المقال لا يناقش «عدالة الحرب من عدمها» أو «من له الحق ومن ليس معه الحق»، بل يهدف إلى تشريح وتحليل الموقف الراهن بواقعية وتجرد؛ كونه موقف لم يهيمن على الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم كله. والمقال بذلك لا يبرئ الغرب ولا إسرائيل من عقائدهما التدميرية الموروثة، بل يضع المشهد كاملاً أمام القارئ العاقل المتتبع، بكل تعقيداته وتناقضاته ومسؤوليات أطرافه.

بيئة تصعيد شديدة الاضطراب، يمكن لحدث واحد أن يُحركها فجأة من التهديد إلى التهذئة المؤقتة. وهذا النص يُنشر الآن ليكون شهادة على تلك اللحظة الفاصلة، التي بلغت فيها الاحتمالات أقصى درجات الخطورة قبيل إعلان وقف القتال.

إن الهدف من هذا النشر ليس إشاعة الأوجه القبيحة للحرب، أو تهويل لما قد يحدث، بل المساهمة في فهم أعمق لكيفية عمل آليات التهديد والردع والانزلاق الفعلي إلى حافة الهاوية. لعل في هذا التحليل يساعد على التمييز في المستقبل، بين سيناريو الخطر المحدق الذي يمكن تجنبه، والسيناريو الكارثي الذي لا تستطيع قوى إيقافه. فهل يتجنب العالم شرور هذه الاحتمالات؟ الأيام المقبلة ومسار المفاوضات سيحددان الإجابة، فالحرب لم تنتهِ بعد.

ويمثل هذا المقال قراءة ورأيًا تحليليًا، وليس تحقيقًا ميدانيًا أو وثيقة قانونية. ويعتمد في بنيته الفكرية على مصادر عامة ومفتوحة، ويستند إلى متابعة للخطابات الإعلامية والسياسية المتداولة خلال الحرب الأمريكية / الإسرائيلية - الإيرانية الراهنة. ويهدف إلى مناقشة الفكرة العامة والاتجاهات الكبرى في السلوك الغربي والإيراني، وليس إلى إثبات وقائع جزئية نهائية. ونظرًا لأن الحرب الراهنة على إيران لا تزال في أوجها، فإن بعض المعلومات أو التواريخ أو التصريحات الواردة فيه قد تختلف من مصدر لآخر، أو قد تتغير حتى قبل النشر.



”

**تقف حكومة إيران في قلب عاصفة لم تكن حتمية، لو أن أصحاب القرار فيها أحسنوا قراءة التاريخ وأجادوا إدارة الأزمات. وهنا نعرض بوضوح وجلاء أن نقد السلوك الإيراني مبني على موروث متراكم من الإخفاق الاستراتيجي**

“

**أولاً: الإبادة التأسيسية - غزو الأمريكيتين وعقيدة الاستباحة**

حينما غزا الأوروبيون الأمريكيتين، لم يكن هدفهم مجرد الاستكشاف، بل الاستيلاء الكامل على الأرض ومواردها. ولتحقيق هذا الهدف، استند الغزاة إلى مبادئ قانونية ولاهوتية مثل «عقيدة الاكتشاف» (Doctrine of Discovery) ومفهوم «أرض الخلاء» (Terra Nullius)، والتي اعتبرت الأراضي التي يسكنها السكان الأصليون أراضي غير مأهولة قانونيًا، مما يبرر الاستيلاء عليها واستعباد أو إبادة سكانها.

وكانت النتيجة إبادة حضارات كاملة بوسائل شتى، شملت المذابح المباشرة، ونشر الأوبئة والأمراض، وتدمير سبل العيش، والتهجير القسري. وتشير التقديرات العلمية الحديثة إلى أن الاستعمار الأوروبي للأمريكيتين أدى إلى مقتل ما يقرب من ٥٦ مليون إنسان من السكان الأصليين في بداية القرن السابع عشر، وهو ما يمثل حوالي ٩٠٪ من سكان ما قبل كولومبوس، ويُعد من أكبر التراجعات الديموغرافية في تاريخ البشرية.

إن هذا الإرث الدموي التأسيسي ليس مجرد صفحة طويت، بل هو البنية التحتية الأيديولوجية التي تُغذي حتى اليوم منطق الاستباحة والاحتكار. فالدولة التي أبادت شعوبًا بأكملها بذريعة «الاكتشاف» هي الدولة ذاتها التي تحتكر اليوم حق الامتلاك النووي وتحرم الآخرين من المعرفة التكنولوجية. لقد أُبديت شعوب بأكملها من أجل الاستيلاء على الأرض، وانتهت الأمور دون أن يبقى من يتمكن من الثأر أو استرداد الحقوق، في تجسيد صارخ لمنطق الإبادة الإحلالية التأسيسية.

**ثانيًا: الحرب الشاملة والعنف المطلق - من الخنادق إلى هيروشيما**

لم يقتصر هذا العنف على الشعوب المُستعمَرة، بل ارتد إلى الداخل الأوروبي والعالم في القرن العشرين، متخذًا شكلًا أكثر تدميرًا بفضل التقدم الصناعي والتكنولوجي. ففي الحربين العالميتين الأولى والثانية، تجلت العقيدة الحربية الغربية في أقصى درجات وحشيتها، حيث أُزيلت الفروق بين العسكريين والمدنيين، واعتمدت استراتيجيات «الحرب الشاملة». وتشير التقديرات الموثقة إلى أن الحربين العالميتين أسفرتا عن مقتل ما يتراوح بين ٩٠ إلى ١٠٥ ملايين إنسان؛ فالحرب العالمية الأولى حصدت أرواح ما يقرب من ٢٠ مليون شخص، بينما تسببت الحرب العالمية الثانية في مقتل ما بين ٧٠ إلى ٨٥ مليون إنسان. ولم تكن هذه الأرقام الهائلة مجرد خسائر جانبية، بل كانت نتيجة مباشرة لتكتيكات القصف المساحي للمدن، وحصار التجويع، واستخدام أسلحة الدمار الشامل.



## ثالثًا: الإبادة المستمرة - فلسطين والاستثناء الإسرائيلي

يمتد هذا النمط من العنف الاستعماري والإبادة الإحلالية إلى الشرق الأوسط، وتحديدًا في فلسطين. فإسرائيل، التي تأسست كمشروع استيطاني استعماري يمثل امتدادًا للمشروع الغربي، مارست منذ عام ١٩٤٨م، سياسات التطهير العرقي والإبادة الممنهجة ضد الفلسطينيين. ومنذ نكبة ١٩٤٨م، وحتى حرب الإبادة الراهنة في غزة (٢٠٢٣-٢٠٢٦م)، قُتل أكثر من ١٥٧ ألف فلسطيني، وشُرد الملايين. وما حدث ويحدث في غزة من دمار هائل، وقتل جماعي تجاوز عشرات الآلاف من المدنيين، واستهداف للبنية التحتية والمستشفيات، ومحاولات التهجير القسري، هو تجسيد حي للعقيدة العسكرية التي لا ترى في الآخر سوى عائق يجب إزالته.

وقد وثقت محكمة العدل الدولية والمنظمات الحقوقية هذه الانتهاكات التي ترقى إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية. وهذا الاستثناء الإسرائيلي في القانون الدولي مدعوم ومحمي بالكامل من قبل القوى الغربية، التي توفر الغطاء السياسي والدعم العسكري لاستمرار آلة التدمير. وفي هذا السياق، تتشكل الخلفية الأيديولوجية التي تجعل التهديد بـ "المُحَرَّم" ضد إيران ليس مجرد تهويل، بل امتدادًا منطقيًا لعقيدة حربية لا تعترف بحدود أخلاقية.

## رابعًا: الاحتكار النووي والتهديدات الراهنة - قراءة في الخطاب الأمريكي والإسرائيلي

في هذا السياق التاريخي الممتد من الاستباحة والتدمير، يجب قراءة التلميحات والتهديدات شبه الرسمية الصادرة عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين

”

تشير التقديرات الموثقة إلى أن الحربين العالميتين أسفرتا عن مقتل ما يتراوح بين ٩،٠ إلى ١٠،٥ ملايين إنسان؛ فالحرب العالمية الأولى حصدت أرواح ما يقرب من ٢،٠ مليون شخص، بينما تسببت الحرب العالمية الثانية في مقتل ما بين ٧،٠ إلى ٥٨ مليون إنسان

“

بلغ هذا النهج التدميري ذروته في أغسطس ١٩٤٥م، عندما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنابل الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين. وأسفر هذا الهجوم النووي الأول والوحيد في التاريخ عن مقتل ما بين ١٥٠,٠٠٠ إلى ٢٤٦,٠٠٠ شخص تقريبًا، الغالبية العظمى منهم من المدنيين، فضلًا عن معاناة الآلاف من الآثار الإشعاعية طويلة الأمد. ولم يكن استخدام السلاح النووي حينها ضرورة عسكرية حتمية بقدر ما كان استعراضًا للقوة المطلقة وتأسيسًا لنظام دولي جديد يقوم على «الاحتكار النووي». وهذا الاحتكار لا يزال يُشكّل جوهر التوترات الراهنة في الشرق الأوسط.



باحتمال الوصول إلى «المُحَرَّم» في الحرب الحالية على إيران. إن النظام الدولي الحالي يقوم على «فصل عنصري نووي» يمنح دولًا بعينها حق احتكار العنف المطلق، ويحرم دولًا أخرى من مجرد امتلاك المعرفة التكنولوجية.

و حين تبلغ الحرب حدًا تصبح فيه الأهداف المحصنة عصية على التدمير الكامل، ويتضخم الخطاب السياسي إلى مستوى التهديد بإزالة الخصم من معادلة القوة، فإن السؤال عن استخدام السلاح النووي لا يعود افتراضًا نظريًا مجردًا، بل يتحول إلى أداة تحليل لحدود الحرب ذاتها. غير أن خطورة هذا السؤال لا تكمن في طرحة، بل في إساءة فهم طبقاته؛ إذ إن الخلط بين التصريح الرسمي والتحليل الاستراتيجي والخطاب الإعلامي الهامشي يُنتج استنتاجات مضللة تقفز من الإمكان إلى النية، ومن النقاش إلى القرار.

ففي الحرب الجارية، بلغ الخطاب الأمريكي مستوى غير مسبوق من التصعيد. فقد صرَّح الرئيس ترامب في السادس من أبريل ٢٠٢٦م، ما معناه بأن «البلد أو حضارة بأكملها يمكن القضاء عليها في ليلة واحدة»، وهي عبارات فسَّرها معلقون على أنها إشارة إلى الأسلحة النووية باعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة على تحقيق مثل هذا الوعيد. وهذا النوع من التهديد يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ «نظرية المجنون» (Madman Theory)، حيث يسعى القائد إلى خلق حالة من الرعب والارتباك لدى الخصم، وإجباره على التراجع دون الحاجة إلى تنفيذ التهديد فعليًا.

غير أن القراءة الدقيقة لهذا الخطاب تكشف مفارقة مركزية: التصعيد اللفظي لم يترافق مع انتقال في العقيدة المعلنة نحو الاستخدام النووي. فالتقارير

الصادرة عن رويترز (Reuters) وأسوشيتد برس (Associated Press) تُظهر أن النقاش العملي داخل المؤسسة الأمريكية انحصر في خيارات تقليدية متقدمة، تشمل استخدام القنابل الخارقة للتحصينات، ونشر قاذفات استراتيجية، وحتى دراسة عمليات خاصة للاستيلاء على المواد النووية الإيرانية. وهذا يشير إلى أن واشنطن ما تزال تتحرك ضمن منطلق «التصعيد التقليدي الأقصى»، لا «التحول النووي».

## خامسًا: معضلة فوردو - نقطة التماس بين الواقع العسكري والتخيل النووي

تمثل منشأة فوردو (Fordo) الحالة الأكثر دلالة على حدود القوة التقليدية. فهي منشأة مدفونة بعمق داخل جبل، حيث تقع على عمق قيل انه يتراوح بين ٨٠ و٩٠ مترًا تحت سطح الأرض، مما يجعل تدميرها الكامل محل شك حتى باستخدام أقوى الذخائر التقليدية، مثل القنبلة الخارقة للتحصينات GBU-٥٧ التي يصل وزنها إلى ١٣,٦ طنًا. وفي هذا السياق، قدم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي (CSIS) في ١٨ يونيو ٢٠٢٥م، تحليلًا مهمًا، حمل عنوان «خيارات استهداف منشأة فوردو النووية الإيرانية»، عرض فيه خمس خيارات للتعامل مع المنشأة، من بينها السلاح النووي.

غير أن هذا الطرح لم يكن توصية، بل استكشافًا نظريًا ضمن حزمة خيارات، مع تأكيد واضح على أن الخيار النووي يحمل كلفة سياسية وبيئية واستراتيجية هائلة. وقد صرَّحت هيذر ويليامز (Heather Williams)، مديرة برنامج منع الانتشار النووي في CSIS، بأن «إدراج الخيار النووي في التحليل يعكس الإحباط من محدودية الخيارات التقليدية، لكنه لا يعكس أي توجه لتبنيه كسياسة».



فيها. فالسلاح النووي ليس مجرد وسيلة أشد فتكًا؛ إنه لحظة تتقاطع فيها السياسة بالقوة، والردع بالإكراه، والشرعية بالمحذور.

في القراءة الكلاوزفيتزية (Carl von Clausewitz، 1780-1831م)، الحرب ليست كيانًا مستقلًا يتكاثربمنطقه الخاص؛ بل هي، في عبارته الأشهر من كتاب «عن الحرب» (On War، 1832م)، «استمرار للسياسة بوسائل أخرى». والمعنى الأهم هنا أن العنف لا يكتسب معناه من شدته، بل من صلته بالهدف السياسي الذي يُراد بلوغه. وإذا أسقط ذلك على الحرب الجارية، فإن فرضية الضربة النووية ضد إيران لا تُقاس بقدرتها النظرية على إحداث تدمير هائل، بل بما إذا كانت ستقرب الفاعل من غايته السياسية أم تدفعه أبعد عنها. فلو كانت الغاية الأمريكية-الإسرائيلية المعلنة هي إنهاء التهديد النووي الإيراني، فإن السؤال الكلاوزفيتزي الصارم يصبح: هل تؤدي الضربة النووية إلى هذه الغايات، أم تحوّل الحرب من وسيلة لتحقيق هدف محدود إلى فعل يهدم الإطار السياسي الذي يمنح الحرب أصلًا مشروعيتها ومعناها؟

”

**السلاح النووي ليس مجرد وسيلة أشد فتكًا؛ إنه لحظة تتقاطع فيها السياسة بالقوة، والردع بالإكراه، والشرعية بالمحذور**

“

وهنا يجب التوقف عند نقطة منهجية دقيقة: ذكر الخيار النووي في التحليل لا يعني تبنيه كسياسة. بل إن إدراجه غالبًا ما يعكس مأزقًا في الوسائل التقليدية، لا نية للانتقال إلى التصعيد النووي. فالتحليل الاستراتيجي في هذه الحالة لا يكشف قرارًا، بل يكشف حدود القرار الممكن. وتُظهر الأدبيات التطبيقية حول استهداف فوردو أن الخيارات التقليدية المتقدمة لا تزال ضمن نطاق البحث الجدي، رغم محدودية ضمانها لنتيجة قاطعة.

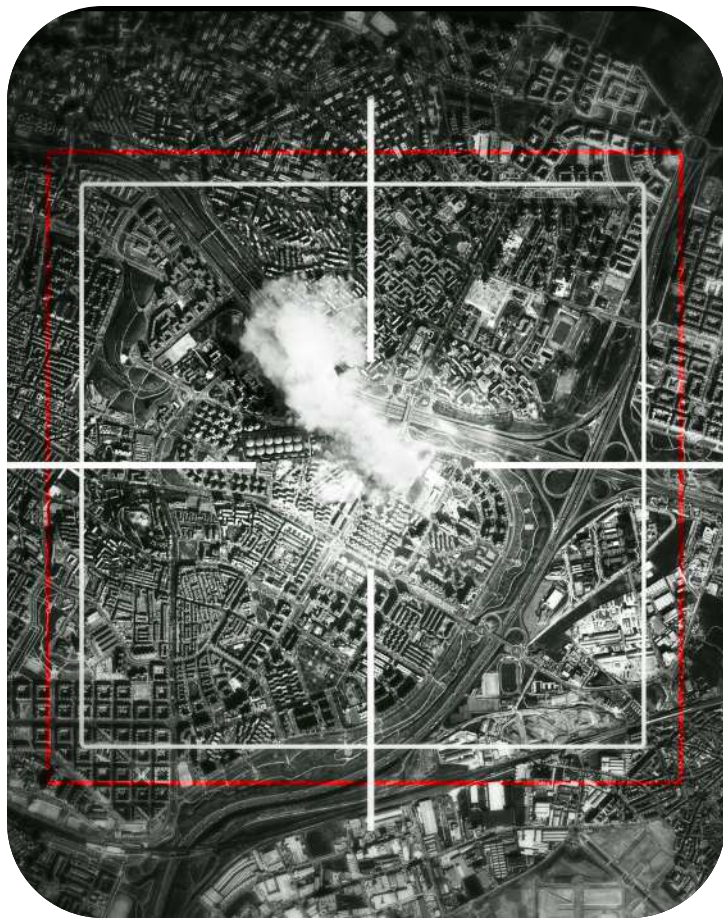
أما ما يُسمّى بالسلاح «النويوتروني» (Enhanced Radiation Weapon - ERW)، وهو سلاح نووي حراري صغير مصمم لتعظيم الإشعاع النيوتروني المنطلق وتقليل الأضرار المادية الناتجة عن الانفجار والحرائق، فغالبًا ما يُقدّم في النقاشات العامة بوصفه «أقل تدميرًا للبنية التحتية» وأكثر تركيزًا على التأثير البشري. غير أن هذه الصورة مبسطة إلى حدّ مغل؛ فالاستخدام الفعلي في بيئة تحتوي مواد نووية أو كيميائية يظل محفوفًا بمخاطر انتشار الإشعاع وتداعياته، كما أشارت دراسة أجراها معهد CSIS في 23 يونيو 2020م بعنوان «عامل التساقط الإشعاعي في استهداف البرنامج النووي الإيراني». وبالتالي، فإن التفريق النظري بين «نووي شامل» و«نيوتروني محدود» لا يلغي أن كليهما ينتمي إلى فئة الأسلحة التي تُعيد تعريف مسرح العمليات برمته.

**سادسًا: قراءة نظرية - كلاوزفيتز وشيلينغ وتانفالد في مواجهة الخيار النووي**

إذا أُريد لهذا السؤال أن يفهم فهمًا علميًا، فإن الطريق الأقوم ليس أن نبدأ من القنبلة نفسها، بل من منطق الحرب الذي قد يرفع بعض الفاعلين إلى حافة التفكير

أما إذا انتقلنا إلى شيلينغ (Thomas Schelling)، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٥م)، فإن مركز التحليل يتحول من سؤال الغاية السياسية إلى سؤال كيفية توظيف التهديد. لقد ميّز شيلينغ، في كتابه الشهير «استراتيجية الصراع» (The Strategy of Conflict، ١٩٦٠)، بين الردع (Deterrence) الذي يمنع الخصم من الفعل، والإكراه (Compellence) الذي يدفعه إلى فعل شيء أو التراجع عنه تحت وطأة التهديد. ومن هنا تنشأ قيمة «المخاطرة المتعمدة» (The Deliberate Risk): أي تعمد دفع الأزمة إلى حافة يزداد عندها خوف الخصم من احتمال الانفلات. وفي ضوء هذا الإطار، يمكن فهم كثير من اللغة الأمريكية-الإسرائيلية الراهنة لا بوصفها تمهيداً مباشراً لاستخدام نووي، بل بوصفها مسرحية مقصودة لسقف التهديد.

ثم تأتي تاننفالد (Nina Tannenwald، أستاذة العلاقات الدولية في جامعة براون الأمريكية)، في أطروحتها المؤثرة عام ٢٠٠٧م «المحرم النووي: أصل عدم استخدام السلاح النووي وحدوده» (The Nuclear Taboo: The United States and the Non-Use of Nuclear Weapons Since ١٩٤٥)، لتضع قيداً آخر لا يشتغل بمنطق القوة وحده، بل بمنطق الوصمة واللاشرعية. ففي أطروحتها، لا تُفسّر حالة عدم الاستخدام بعد ١٩٤٥م، بالردع المادي وحده، بل أيضاً بتشكيل كابح معياري جعل السلاح النووي مختلفاً نوعياً عن سائر أسلحة الدمار. وإذا أسقط هذا على الحالة الإيرانية، فإن استخدام الولايات المتحدة أو إسرائيل لسلاح نووي أو نيوتروني ضد إيران لن يُقرأ فقط كإجراء عسكري ضد منشآت محصنة، بل كفعل يعيد تعريف ما هو المسموح وما هو المحظور في النظام الدولي، ويمنح خصوم الغرب ذريعة تاريخية للقول إن قواعد عدم الاستخدام لم تكن إلا امتيازاً لمن يملكون السلاح لا مبدأً عاقماً ملزماً.



## سابعاً: الكلفة الاستراتيجية للاستخدام النووي - ما الذي سيتغير بعد الضربة؟

إذا كان العائد العسكري للسلاح النووي محل نقاش، فإن الكلفة الاستراتيجية تكاد تكون أكثر يقيناً في اتجاهها العام.

أول هذه التكاليف هو كسر المحرّم النووي الذي تشكّل عبر عقود، والذي جعل استخدام السلاح النووي حدثاً استثنائياً ذا تبعات تتجاوز حدود النزاع المباشر. فالدولة التي تستخدم هذا السلاح ضد خصم غير نووي تعلن لا تُحدث تغييراً عسكرياً فقط، بل تُحدث تغييراً معيارياً فيما يُعد مقبولاً في العلاقات الدولية، وتضعف بذلك أحد أهم الحواجز التي كبحت الانتشار والاستخدام منذ ١٩٤٥م. وقد أشارت تاننفالد إلى أن المحرم النووي،

## ثامنًا: الخطاب الإسرائيلي - بين الغموض النووي وعقيدة بيغن

في السجل الرسمي الإسرائيلي، لا يوجد تصريح موثوق يعلن نية استخدام سلاح نووي أو نيوتروني ضد إيران. بل إن الخطاب الحكومي، كما ورد في تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م، يركز على «إزالة التهديد عبر الوسائل التقليدية والعمليات الدقيقة». غير أن الفضاء الإعلامي الإسرائيلي شهد تداولًا لمفردات مثل «القنبلة النيوترونية»، خاصة في بعض البرامج ذات الطابع اليميني المتشدد.

ففي حلقة بثتها القناة ١٤ الإسرائيلية في السادس من أبريل ٢٠٢٦م، طالب الصحفي شيمون ريكلين (Shimon Riklin) باستخدام «القنبلة الذرية» و«القنبلة النيوترونية» ضد إيران، وهو ما قوبل بابتسامة وضحكة خفيفة من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير (Itamar Ben-Gvir)، مما اعتُبر في بعض التحليلات بمثابة «موافقة ضمنية». غير أن هذا التفسير يحتاج إلى تدقيق؛ فالضحكة قد تعكس أيضًا إحراجًا أو تهربًا من التعليق.

وتستند المناقشات الإسرائيلية إلى «عقيدة بيغن» (Begin Doctrine)، وهي سياسة الحرب الوقائية التي أعلنها رئيس الوزراء الأسبق مناحم بيغن (Menachem Begin)، والتي تهدف إلى منع أي دولة معادية من امتلاك السلاح النووي، وقد تجسدت في قصف مفاعل تموز في العراق (١٩٨١م) ومفاعل دير الزور في سوريا (٢٠٠٧م).

وتتصاعد هذه الدعوات بالتزامن مع هجمات إيرانية استهدفت محيط مفاعل «ديمونا» (Dimona) النووي

رغم تأكله النسبي، لا يزال يشكل قيدًا قويًا، وأن كسره سيكون له «تأثير مدمر على البنية المعيارية للنظام الدولي».

ثاني هذه التكاليف، يتعلق بالأثر الارتدادي على الانتشار النووي. فبدل أن يؤدي الاستخدام إلى ردع الخصوم، قد يدفعهم إلى استنتاج أن امتلاك السلاح النووي هو الضمانة الوحيدة للبقاء. وحذرت تحليلات أوروبية من أن الضربات على إيران، حتى في صورتها التقليدية، قد تُسرّع اندفاعها نحو امتلاك السلاح، فكيف إذا اقترنت باستخدام نووي مباشر؟ إن الرسالة الضمنية حينها لن تكون «تخلّوا عن السلاح النووي»، بل «امتلكوه قبل أن يُستخدم ضدكم».

ثالثًا، هناك الكلفة البيئية والإشعاعية التي لا يمكن حصرها جغرافيًا. فقد نبّه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي (Rafael Grossi)، في بيانه أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م، إلى أن العمليات العسكرية قرب منشآت عاملة قد تؤدي إلى إطلاق مواد مشعة ذات آثار عابرة للحدود. ومع إدخال عامل السلاح النووي، تتضاعف هذه المخاطر، لتشمل ليس فقط موقع الضربة، بل محيطًا إقليميًا قد يمتد إلى دول مجاورة وأسواق طاقة وممرات بحرية.

رابعًا، تتجسد الكلفة في تآكل الشرعية والتحالفات؛ فالولايات المتحدة، بوصفها قائدًا لنظام تحالفات غربية، تعتمد في جزء من قوتها على شرعية خطابها حول القواعد والنظام الدولي، وهو ما سيتعرض لتساؤل عميق في حال الاستخدام النووي. وقد أشار تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (Council on Foreign Relations) إلى أن «أي استخدام للسلاح النووي ضد إيران سيدمر مصداقية الولايات المتحدة كحامية للنظام الدولي القائم على القواعد».



السياسي إلى حدود قصوى، تصبح السيناريوهات الاستشرافية ضرورة تحليلية.

## السيناريو الأول

هو استمرار التصعيد التقليدي عالي الكثافة، ويعتبر أكثر السيناريوهات اتساقًا مع المعطيات الحالية، حيث تُكثف الولايات المتحدة وإسرائيل استخدام القاذفات بعيدة المدى (مثل Spirit ٢-B) والذخائر الخارقة للتحصينات (مثل GBU-٥٧)، وتستمر الضربات على البنية العسكرية والنووية الإيرانية، مع محاولة تحقيق «تآكل تدريجي» في القدرات. وميزة هذا المسار أنه يحافظ على التوازن بين القوة والشرعية، غير أن عيبه يكمن في أنه قد يطيل أمد الحرب ويمنح إيران فرصة لإعادة التموضع.

## السيناريو الثاني

وهو الإكراه التصعيدي وسياسة حافة الهاوية (Brinkmanship)، حيث لا يُستخدم السلاح النووي فعليًا، لكن يتم الاقتراب الواعي من حافته. هنا تتبنى الأطراف استراتيجية «شيلينغ» القائمة على «المخاطرة المتعمدة»، حيث يُرفع سقف التهديد تدريجيًا لإجبار الخصم على التراجع دون تنفيذ التهديد نفسه. وقد تكون الإشارات الإعلامية الهامشية حول «القنبلة النيترونية» وتصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة جزءًا من هذا المشهد، ليس لأنها تعكس قرارًا، بل لأنها توسع أفق الخوف لدى الخصم، في إطار استراتيجية «حدّ الحافة» (brinkmanship) التي حلها توماس شيلينغ. وهذا السيناريو - أي الاقتراب الواعي من الحافة دون تجاوزها - يبدو الأكثر احتمالاً في المرحلة الراهنة، وفقًا لطبيعة التصعيد المتبادل وسقف التهديدات المتداولة.

الإسرائيلي، مما أثار تكهنات حول «الخيار النووي» الإسرائيلي، وأعاد إحياء مفهوم «خيار شمشون» (Samson Option)، وهو عقيدة استراتيجية تقوم على فكرة أن إسرائيل قد تلجأ إلى استخدام أسلحتها النووية كمالأخير إذا واجهت خطر الدمار الوشيك، مفضلة «التدمير المتبادل» على الهزيمة.

غير أن هذا النوع من الخطاب يجب تصنيفه بدقة ضمن الخطاب الهامشي (Marginal Discourse)، لأنه لا يمثل سياسة رسمية، ويصدر في سياق إعلامي شعبي. وقد أكدت سابقة عام ٢٠٢٣م، حين أدانت الولايات المتحدة تصريحات الوزير الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش (Bezalel Smotrich) الذي أبدى انفتاحًا على «ضربة نووية افتراضية» في غزة، أن النظام السياسي الإسرائيلي نفسه ما يزال يشعر بحاجة إلى كبح هذا النوع من الخطاب حين يخرج إلى العلن.

## تاسعًا: سيناريوهات التصعيد - بين الردع التقليدي والانزلاق غير المقصود



حين تصل الحروب إلى مستويات كثافة مرتفعة دون حسم نهائي، تتحول إدارة العمليات من سؤال «كيف ننتصر؟» إلى سؤال أدق وأكثر قسوة: «كيف نمنع الانفلات؟» وفي الحرب الجارية على إيران، حيث تتداخل الأهداف العسكرية مع البنية النووية، ويعلو الخطاب



الأيدولوجي أو الإعلامي وقد لا تعكس موقفًا رسميًا للدولة. وفي سياق متصل، أدلى أبو الفضل زهره وند، وهو عضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، بتصريحات تشير إلى إمكانية تسريع امتلاك قدرات نووية، إلا أن الصياغات المتداولة حول إنتاج «قنابل نووية خلال ٢٤ ساعة» تُعد مبالغًا خطابية أكثر منها تقديرات واقعية دقيقة. وبوجه عام، تعكس هذه المواقف تصعيدًا في اللغة السياسية وأدوات الردع اللفظي، دون أن ترقى إلى تحول معن في الاستراتيجية النووية الرسمية لإيران.

”

### تشير تقديرات عدد من مراكز الفكر الغربية إلى أن تصاعد المواجهة في المنطقة قد يعزز من حساسية ملف الردع النووي لدى إيران

“

في هذا السياق، تشير تقديرات عدد من مراكز الفكر الغربية إلى أن تصاعد المواجهة في المنطقة قد يعزز من حساسية ملف الردع النووي لدى إيران. فبحسب تحليلات صادرة عن تشاتام هاوس في لندن، فإن الضغوط الأمنية الناتجة عن الحرب قد تدفع بعض الدول في بيئات صراعية غير مستقرة إلى إعادة النظر في جدوى «الردع النووي» كخيار استراتيجي، بما في ذلك التفكير في امتلاك قدرة نووية كوسيلة ردع قصوى.

هو الأكثر خطورة، وهو الانزلاق غير المقصود (Inadvertent Escalation)، الذي لا ينشأ من قرار باستخدام سلاح نووي، بل من تراكم أخطاء أو تفاعلات غير محسوبة تؤدي تدريجيًا إلى تجاوز العتبة. وقد يبدأ الانزلاق من ضربة تصيب منشأة نووية عاملة وتؤدي إلى تسرب إشعاعي واسع، أو من رد إيراني غير متوقع يطال أهدافًا حساسة جدًا، مثل مركز قيادة عسكري أمريكي أو إسرائيلي من تلك التي تعتبر مراكز ثقل معتبرة. وقد حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) من أن العمليات العسكرية قرب منشآت نووية تحمل مخاطر تتجاوز الموقع المستهدف. وهنا لا يكون النووي خيارًا مخططًا، بل نتيجة اضطرارية لسلسلة تصعيدات خرجت عن السيطرة.

وتكشف هذه السيناريوهات أن الخطر الحقيقي لا يكمن في قرار نووي واعٍ، بل في بيئة تصعيد قد تُنتج هذا القرار دون أن يُراد له أن يتخذ. وكلما سعت الأطراف إلى تجنب الهزيمة، اقتربت من الحافة التي قد تجعل النصر نفسه موضع شك.

### عاشراً: إيران والسباق نحو العتبة النووية - الردع بالانتشار

في المقابل، رافق التصعيد الإقليمي ارتفاع ملحوظ في حدة الخطاب النووي لدى بعض الشخصيات الإيرانية، لا سيما من خارج دوائر صنع القرار المباشر. ففي ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥م، نُسب إلى علي أكبر رائفی بور، مدير معهد مصاف، طرحٌ متشدد يتحدث عن استخدام سلاح نووي تكتيكي ضد قاعدة نيفاتيم الجوية، غير أن مثل هذه التصريحات - إن صحت - تندرج في إطار الخطاب

وفي الاتجاه نفسه، تناولت دراسات في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية مخاطر أن تؤدي الحروب الإقليمية إلى رفع احتمالات الانتشار النووي، سواء عبر تسريع برامج قائمة أو دفع أطراف جديدة إلى السعي لامتلاك قدرات ردع متقدمة.

كما أشارت تغطيات وتحليلات إعلامية إلى أن الحرب في غزة وما رافقها من دمار واسع أعاد إحياء النقاشات الإقليمية حول فعالية الردع التقليدي وحدوده، غير أن ما ينسب أحياناً إلى تصريحات لمسؤولين إيرانيين مجهولين حول أن الردع النووي هو الخيار الوحيد يظل غير موثق بشكل مستقل، ويعكس في الغالب قراءة تحليلية أو تسريبات غير مؤكدة أكثر من كونه موقفاً رسمياً أو تصريحاً معتمداً.

وهنا تبرز المفارقة الكبرى التي أشار إليها تقرير رابطة الحد من الأسلحة (Arms Control Association) في ١٠ مارس ٢٠٢٦م، إن الحرب التي أعلن أن هدفها منع إيران من امتلاك السلاح النووي قد تكون هي ذاتها العامل الأكثر إقناعاً لإيران بضرورة امتلاكه. وهذا بالضبط ما حذرت منه تحليلات تشاتام هاوس والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (European Council on Foreign Relations)، من أن الضربات قد تُسرّع سعي إيران إلى السلاح النووي بدل أن توقفه.

## حادي عشر: مسؤولية السلوك الإيراني

يُنظر في القانون الدولي إلى سلوك الدول من خلال أفعالها وآثار تلك الأفعال على السلم والأمن الدوليين، وعلى استقرار الدول الأخرى وسيادتها، وليس فقط عبر التصريحات المعلنة أو السرديات الأيديولوجية. ويستند هذا الفهم إلى مجموعة من المبادئ المستقرة في

النظام الدولي، في مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما ورد في المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى مبدأ احترام السيادة الوطنية بوصفه أحد الركائز الأساسية في العلاقات الدولية.

إن لوم إيران لا يعني مطلقاً تحميلها مسؤولية اشتعال هذه الحرب لوحدها، فاللوم ينطلق أولاً من كون خصومها أصحاب موروث وعقائد مضادة. ومع ذلك، لا يمكن إعفاء إيران من المسؤولية عن سلوكها الذي أثبت أنه أقرب إلى الانكفاء السياسي، أو ربما الجهل بالتاريخ والفشل في إدارة الأزمات.

فمنذ قيامها عام ١٩٧٩م، انتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مساراً يمكن توصيفه بأنه نمط مستمر من السلوك التدخلي والتوسعي غير المباشر، والمباشر أحياناً. فقد بدأ هذا التعدي على محيطها الإقليمي منذ زمن مبكر، وتحديدًا مع بدء الثورة، حيث تبنت طهران سياسة «تصدير الثورة» كعقيدة أساسية. لم يكن هذا التصدير مجرد شعار سياسي، بل تُرجم عملياً إلى محاولات حثيثة لغرس وكلاء وعملاء في الدول المجاورة، وتنفيذ سلسلة طويلة من الاعتداءات العسكرية والإرهابية.



أو غير مباشر، إلى جانب توافر صلة سببية كافية بين ذلك السلوك والنتائج المترتبة عليه، وفقاً لقواعد مسؤولية الدول في القانون الدولي.

ومن منظورٍ تحليليٍّ أوسع، تشير بعض القراءات السياسية لتطورات العقود الأخيرة في الشرق الأوسط إلى أن تداخل الفاعلين الإقليميين وتعدد أدوات التأثير غير المباشر قد أسهما في تعقيد المشهد الأمني وامتداد بؤر التوتر في عدد من الدول العربية.

## ثاني عشر: الجمود الاستراتيجي - إخفاق إيران في إدارة علاقاتها الدولية

على صعيد العلاقات مع القوى الكبرى، يتضح أن السياسة الإيرانية اتسمت بالجمود الاستراتيجي المقترن بالتحدي المستمر. فبدلاً من اعتماد سياسات مرنة تقوم على التفاوض المرحلي وبناء الثقة التدريجية وتحقيق مكاسب تراكمية، اختارت إيران مساراً تصادمياً أدى إلى استعداد القوى الغربية وتعميق العزلة السياسية والاقتصادية وتقليص هامش المناورة الدبلوماسية.

فبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في مايو 2018م، تبنت إيران ما عُرف بسياسة «الصبر الاستراتيجي» (Strategic Patience)، التي قامت على تحمّل الضغوط الاقتصادية تحت العقوبات، مع الإبقاء على هامش من الالتزام النووي، والتدرج في رفع مستويات التخفيف. غير أن هذا التصور كشف عن خلل في تقدير نوايا الخصم وحدود صبره؛ إذ لم يؤدِّ «الصبر» إلى استعادة المسار الدبلوماسي، بل أتاح للولايات المتحدة وإسرائيل إعادة ترتيب أدوات الضغط، والاستعداد لخيارات أكثر حدة.

لقد تبنت إيران خطاباً مسلحاً اتهامياً وتآمرياً أوجد اضطراباً عميقاً في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، وأثبتت عبر أفعالها أنها تشكل تهديداً وجودياً مستقبلياً لدول المنطقة، وتحديداً الدول العربية المحيطة ودول الخليج وسوريا والعراق ولبنان واليمن. وقد أشارت تقارير صادرة عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن، ضمن تقارير دورية متعددة، إلى العثور على أسلحة ومكونات عسكرية في حيازة جماعة الحوثي تحمل خصائص أو منشأً ينسب إلى إيران، كما تناولت تلك التقارير مؤشرات على عمليات نقل محتملة لأسلحة أو تكنولوجيا عسكرية بما قد يُعد انتهاكاً لحظر توريد السلاح المفروض على اليمن بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد قامت هذه السياسة على توظيف فاعلين غير دوليين (ميليشيات وجماعات مسلحة) خارج حدودها السيادية، وبناء شبكات نفوذ موازية داخل دول ذات سيادة، والانخراط في نزاعات إقليمية عبر أدوات غير تقليدية لزعزعة استقرار تلك الدول. ولم يكن هذا النمط عرضياً أو مرحلياً، بل شكّل ركيزة ثابتة في السياسة الخارجية الإيرانية، بما يتجاوز حدود الدفاع المشروع عن المصالح الوطنية، إلى السعي الحثيث لإعادة تشكيل البيئات السياسية والأمنية في دول الجوار بقوة السلاح والتهريب. ومن منظور قانوني، فإن هذا السلوك يثير شبهة الإخلال بمبدأ عدم التدخل، ويضعه في دائرة التعارض مع الأعراف الدولية المستقرة.

في القانون الدولي، لا يُشترط لإثبات مسؤولية الدولة عن فعلٍ معين إثبات «السببية الحصرية»، بل يقوم التقييم أساساً على قواعد الإسناد القانوني وتحديد مدى نسبة السلوك إلى الدولة، سواء بشكل مباشر



من منظور قانوني-تحليلي، فإن توافر بدائل أقل ضرراً وأكثر اتساقاً مع قواعد القانون الدولي يُعدّ عنصراً مهماً في تقييم مسؤولية الدولة عن خياراتها وسلوكها الخارجي، إذ لا يُعتدّ بالحمية أو الإكراه كتبرير مطلق في حال وجود وسائل أخرى يمكن أن تحقق الأهداف ذاتها ضمن حدود القانون. وفي هذا الإطار، تُطرح في تحليل بعض السياسات الإيرانية الإقليمية تبريرات متعددة، من بينها الدفاع عن النفس، ومواجهة التهديدات الخارجية، وحماية الأمن القومي. غير أن هذه التبريرات، حتى مع أخذها في الاعتبار من الناحية السياسية، لا تُعفي تلقائياً من المسؤولية القانونية متى ثبت عدم توافق الوسائل المستخدمة مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما مبدأَي الضرورة والتناسب، ومبدأ عدم استخدام القوة أو دعمها خارج الأطر المشروعة.

### خاتمة: في تحديد المسؤولية المزدوجة

خلاصة القول، إن التهديدات الراهنة ضد إيران لا تنفصل عن تاريخ طويل من الإبادات، من هنود أمريكا إلى ضحايا الحربين العالميتين وهيروشيما وفلسطين. إنها سلسلة متصلة من العقيدة التي تبيح التدمير الشامل كأداة سياسية، وتحتكر العنف المطلق باسم «الحضارة» و«العقلانية»، في حين توصم مساعي الآخرين للدفاع عن أنفسهم بالجنون والخطر الوجودي.

غير أن هذا لا يُعفي إيران من المساءلة التاريخية. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال نمط سلوك ممتد منذ عام ١٩٧٩م، تتحمل مسؤولية معتبرة عن الإضرار بالاستقرار الإقليمي، والإخلال بمبدأ حسن الجوار، وتغذية بيئات النزاع، وذلك نتيجة تبنيها سياسات توسعية، وإخفاقها في اعتماد مقاربات عقلانية ومتوازنة في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية. وهذه

**كشف هذا التصور عن خلل في تقدير نوايا الخصم وحدود صبره؛ إذ لم يؤدّ «الصبر» إلى استعادة المسار الدبلوماسي، بل أتاح للولايات المتحدة وإسرائيل إعادة ترتيب أدوات الضغط، والاستعداد لخيارات أكثر حدة**

“

هذا المسار، من منظور عقلاني، لا يعكس دهاءً سياسياً، بل يشير إلى قصور في تقدير الكلفة الاستراتيجية للتصعيد المستمر، وإلى إخفاق في توظيف الأدوات الدبلوماسية لتحقيق توازن مستدام بين المصالح والضغط. إن أخطر ما في هذا المسار ليس فقط نتائجه، بل كونه لم يكن حتمياً. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما تمتلكه من موقع جغرافي محوري، وموارد بشرية وطبيعية كبيرة، وإرث حضاري عميق، كانت تمتلك فرصة واقعية لاعتماد مسار بديل يقوم على بناء علاقات حسن جوار مع الدول العربية والإسلامية، والتركيز على التنمية الداخلية والاستقرار الاقتصادي، وتعزيز مكانتها الإقليمية عبر القوة الناعمة والتكامل الاقتصادي. غير أنها اختارت مساراً مختلفاً، يقوم على التوسع عبر الأزمات لا عبر الاستقرار، وعلى بناء النفوذ عبر الانقسام لا عبر الشراكة.

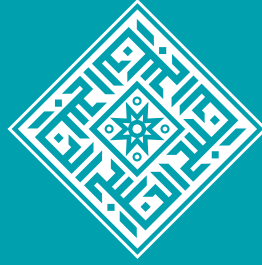
المسؤولية لا تنبع من موقف سياسي، بل من تحليل لنتائج الأفعال عبر الزمن.

إن الدولة التي كان بإمكانها أن تكون عامل استقرار واختارت أن تكون عامل توتر، والتي كان بإمكانها أن تبني نفوذها عبر التنمية واختارت أن تبنيه عبر الأزمات والميليشيات، لا يمكن إعفاؤها من المساءلة التاريخية ولا من النقد القانوني. وفي المقابل، فإن الدول التي تحتكر حق العنف المطلق وتهدد بكسر المحرم النووي، لا يمكنها أن تدعي الدفاع عن نظام دولي قائم على القانون والمساواة في السيادة، بينما تمارس بالضبط ما تتهم به خصومها من استباحة الآخر وتدميره.

إن مفتاح الخروج من هذا المأزق لا يكمن في مزيد من التصعيد أو التهديدات، بل في قدرة جميع الأطراف – الغرب وإيران معًا – على إعادة قراءة التاريخ قراءة صادقة، والاعتراف بمسؤولياتهم، والانتقال من منطق الإبادة والاستباحة إلى منطق الاحترام المتبادل والتعايش.



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

4th Floor  
Avenue de  
Cortenbergh 89  
1000 Brussels  
Belgium  
grcb@grc.net  
+32 2 251 41 64



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع